والواقع ان الخلافة الاموية لايمكن اعتبارها نظاما ملكيا خالصا اذ لو صح هذا لما وجدنا معاوية بحاجة الى أخذ البيعة لولده من الامصار الاسلامية والحرص على اقناع المعارضين واستمالتهم للحصول على موافقة الأغلبية الساحقة من جمهور المسلمين "فالملك "ينتقل لولي العهد دون حاجة الى مبايعة الناس أو موافقتهم ،أما الخلافة فلا تتم الا بالبيعة من المسلمين او من ينوب عنهم [٦٠] ،وانطلاقا من هذا المبدأ فأن خلافة يزيد لم تصح الا بعد ان جدد المسلمون له البيعة بعد وفاة أبيه ، ويمكن القول بان الخلافة في عهد بني أمية استحالت الى ما يشبه النظام الملكي من حيث توريث العهد مع التمسك بفكرة البيعة التقليدية[٦٢] ، ويعلل بعض المؤرخين ولاية العهد في العصر الاموي بقوله : " ان نظام الشورى الذي جرى عليه المسلمون كان يكفل لهم اختيار أصلح الناس للخلافة واكثرهم كفاية إلا انه لم يعد نظاما صالحا بعد ان اتسعت الدولة العربية وانقضى جيل الصحابة الذين كانت لهم الأولوية في الاختيار لسابقتهم وصحبتهم للرسول صلى الله عليه وسلم"[٦٣] ،وعلى الرغم من ان منافسي بني أميه واعدائهم قد اعتبروا توليه العهد خروج عن مبدأ الشورى وخرق للتقاليد الاسلامية إلا انهم مالبثوا أن ساروا على نفس النهج في